الأمم المتحدة

E/CN.6/2005/NGO/17

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
31 January 2005
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة
الدورة التاسعة والأربعون
٢٨ شباط/فبراير - ١١ آذار/مارس ٢٠٠٥
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت*
متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ودورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين، والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين"

بيان مقدم من اللجنة الوطنية للمرأة، وهي منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي، الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦.

* E/CN.6/2005/1.

280205 280205 05-22552 (A)
0522552

البيان

اللجنة الوطنية للمرأة هي الهيئة الاستشارية الرسمية المستقلة التي تنقل إلى حكومة المملكة المتحدة آراء النساء من جميع أنحاء انكلترا وأيرلندا الشمالية واسكوتلندا وويلز. وتضم اللجنة الوطنية للمرأة أكثر من ٤٠٠ شريك من المنظمات والأفراد المنتمين إلى هيئات نسائية من الجماعات والمنظمات التطوعية والمجتمعية والرابطات المهنية ، والنقابات العمالية والجماعات الدينية. وعلاوة على ذلك، نعمل مع المنظمات النسائية في الاتحاد الأوروبي والمنظمات الدولية التي مقرها المملكة المتحدة.

وترى اللجنة الوطنية للمرأة أن مجالات الاهتمام الدقيقة في إعلان ومنهاج عمل بيجين مرتبطة ارتباطا جذريا بالمواد المنصوص عليها في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والأهداف الإنمائية للألفية.

ويمثل المنظور الجنساني مسألة عامة متداخلة في الاتفاقات الدولية ومن شأن تعميمه على جميع مجالات تطوير السياسات أن يساهم كثيرا في الدعم الفعال للمساواة بين الجنسين.

وتقدر اللجنة الوطنية للمرأة المبادرات التي تتخذها الحكومة والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني في المملكة المتحدة من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين في المملكة المتحدة. ونورد أدناه قائمة ببعض الإنجازات المحققة منذ انعقاد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بيجين في عام ١٩٩٥.

'١' انضمام حكومة المملكة المتحدة إلى البروتوكول الاختياري لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤.

'٢' بدء نفاذ العديد من النظم الأساسية الجديدة المتعلقة بالعنف ضد المرأة، ومنها تشريعات عن تشويه الأعضاء التناسلية للإناث والاعتداءات الجنسية والعنف المترلي. ونحن نقدر المشاورات الموسعة التي أجريت مع المجتمع المدني أثناء وضع هذه القوانين.

'٣' قانون التشغيل لعام ٢٠٠٢ الذي يخول لجميع آباء الأطفال دون سن السادسة حق مطالبة مشغليهم بالمرونة في ترتيبات العمل.

'٤' إدخال قانون التمييز على أساس الجنس (انتخاب المرشحين) لعام ٢٠٠٢، وهو القانون الذي يساعد الأحزاب السياسية على اعتماد تدابير إيجابية من أجل تقليص التفاوت بين أعداد المنتخبين من الرجال والنساء. وفي أعقاب

انتخابات عام ٢٠٠٣، بلغت نسبة النساء الأعضاء في جمعية ويلز ٥٠ في المائة وفي البرلمان الاسكوتلندي ٣٩,٥ في المائة.

'٥' استحداث فريق استشاري للخبراء المعنيين بالمسائل الجنسانية في المجال التجاري بغرض تقديم المشورة لحكومة المملكة المتحدة بشأن الجوانب الجنسانية للتجارة على صعيد المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي والعالم. ويمثل أعضاء الفريق خبراء من المجتمع المدني والقطاع المهني والدوائر الأكاديمية.

'٦' تجسيد دعم المساواة بين الجنسين في أيرلندا الشمالية واسكوتلندا وويلز في نصوص تشريعية تضع على عاتق كل إدارة واجب دعم المساواة بين الجنسين.

ورغم أن المبادرات المتخذة جديرة بالثناء، ما زال الكثير من العمل مطلوبا في مجالات الاهتمام الحاسمة الإثنتي عشرة الواردة في منهاج عمل بيجين قصد تحسين حياة النساء اللائي يعشن في المملكة المتحدة. ونسلط الضوء أدناه على بعض العوائق الخطيرة والهامة التي ترى النساء في المملكة المتحدة ضرورة معالجتها من أجل تحسين حياتهن وحياة سائر النساء في العالم.

١ - **المرأة والفقر** - إن إدخال تغييرات على نظام الضمان الاجتماعي بهدف كفالة حصول النساء على الاستحقاقات الملائمة وكسب معاش مقبول تدبير لا بد منه لانتشالهن من الفقر. فبعض النساء الأكثر تعرضا للفقر هن أمهات وحيدات ومتقاعدات غير متزوجات، ومرد ذلك بالأساس مسؤوليات الرعاية الملقاة على عاتقهن وعمل الدوام الجزئي والعمل في القطاعات منخفضة الأجور. إذ كثيرا ما تواجه هذه الفئة من النساء مشاكل في الوصول إلى خدمات هن في أمس الحاجة إليها بعد مشوار حياة كاملة من عدم المساواة بين الجنسين يجعلهن ضعيفات عندما تتقدم بهن السن.

٢ - **تعليم النساء وتدريبهن** - لا بد من تقديم التدريب والتوجيه للنساء بهدف تمكينهن من الاستفادة من الفرص المتاحة. ومن شأن إدخال منهاج تعليمي إجباري للتوعية بالمسائل الجنسانية في المدارس أن يساعد في معالجة القوالب النمطية الجنسانية. إذ ما زالت الفتيات يشكلن أقلية ضمن التلاميذ الذين يدرسون العلوم والهندسة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ليلجن بعد ذلك سوق عمل منقسما على أساس نوع الجنس، حيث يشكلن أقلية في الحرف اليدوية والهندسة وما شابه ذلك، وهو ما يستدعي تشجيعهن على اقتحام المجالات المواضيعية والمهن غير التقليدية من أجل تقليص التفاوتات بين الجنسين.

٣ - **النساء والصحة** - من الأهمية بمكان أن تكون جميع النساء في المملكة المتحدة قادرات على التحكم في صحتهن الجنسية والإنجابية وممارسة حق الاختيار فيها، وفي أيرلندا الشمالية، تتسم القوانين المتعلقة بممارسة الإجهاض وتقديم الخدمات المتعلقة به بالغموض والطابع التقييدي ، بمعنى أن العديد من النساء اضطررن للسفر إلى انكلترا ودفع تكاليف عملية الإجهاض في عيادة خاصة، في حين كان بالإمكان منحهن حق إجرائها بصفة قانونية ضمن مرفق ''الخدمة الصحية الوطنية''. وتتصاعد في المملكة المتحدة معدلات الإصابات والأمراض المنقولة جنسيا: ومن يلزم استهلال رسالة الصحة الجنسية بالتأكيد على أهمية النقاش الإيجابي لمبدأ القبول. ويحتاج قطاعا التثقيف والعلاج الصحيان لمزيد من التمويل، كما تمثل العنصرية والتمييز المؤسسيان، علاوة على الافتقار إلى خدمات ملائمة ثقافيا، مظاهر تبعث على القلق. فمن المعروف على سبيل المثال أن نسبة النساء جد مرتفعة ضمن الفئة التي تعاني من مشاكل الصحة العقلية، لا سيما النساء المنتميات لمجتمعات السود والأقليات الإثنية.

٤ - **العنف ضد النساء** - يتعين على الحكومة أن تضع استراتيجية وطنية شاملة وموحدة للقضاء على جميع أشكال العنف ضد النساء. فالمبادرات التي تتخذها الحكومة حاليا مبادرات مجزأة تتجاهل المسائل العامة المحيطة بالعنف ضد النساء وتركز على شواغل محددة من قبيل العنف المترلي والبغاء والاتجار بالجنس وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث والزواج بالإكراه وممارسات ثقافية أخرى مضرة بالمرأة. فما من ثقافة يمكن أن تبرر العنف ضد المرأة. ومن شأن اعتماد استراتيجية موحدة أن يساعد في حماية النساء ومساندتهن، فضلا عن الحاجة الماسة لزيادة الموارد زيادة ملموسة.

٥ - **النساء والصراع المسلح** - رغم أن المملكة المتحدة ملتزمة بأحكام قرار مجلس الأمن للأمم المتحدة رقم ١٣٢٥، فإن تنفيذه تنفيذا شاملا يتطلب التمويل والتدريب؛ وفي أيرلندا الشمالية بوجه خاص، تبرز الحاجة إلى اتخاذ مبادرات لبناء السلام. وتكتسي حماية النساء والفتيات من العنف القائم على الجنس أثناء الصراع وفي مرحلة ما بعد الصراع، كما في العراق على سبيل المثال، أهمية قصوى. ومن الضروري تنظيم دورات تدريبية للتوعية بالمسائل الجنسانية والالتزام بتطوير عمليات متابعة لمنع تورط البعثات العسكرية وبعثات حفظ السلام التابعة للمملكة المتحدة في قضايا الاستغلال الجنسي.

٦ - **النساء والاقتصاد** - ينبغي إجراء تصنيف منتظم للإحصاءات الحكومية حسب الجنس وينبغي أن تشمل المؤشرات الاقتصادية قيمة العمل غير مدفوع الأجر وإسهامه الهام كرأسمال اجتماعي في الاقتصاد. كما يتعين الاضطلاع بتقييمات منهجية لتأثير نوع الجنس،

لا سيما التقييمات المتعلقة بميزانية المملكة المتحدة. ولا بد من تحديد الأهداف لكفالة إلغاء التفاوت القائم بين أجور الجنسين والبالغ حاليا نسبة ١٨ في المائة. كما ساهمت العولمة في تزايد هجرة العمالة صاحبها ارتفاع في استغلال النساء، كما هو الحال بالنسبة للنساء العاملات في صناعة الجنس أو الخدمات المترلية، ومن ثم كانت الحاجة لوضع استراتيجية محددة وإتاحة الموارد اللازمة من أجل ضمان حصول الفتيات والنساء الضعيفات على الدعم الملائم.

٧ - **النساء في مواقع السلطة وصنع القرار**- إن تحقيق المساواة بين الجنسين رهين بتمويل البرامج والمبادرات التي تهدف إلى شغل أعداد متساوية من النساء لمناصب صنع القرار وفي التعيينات الحكومية. ولا بد من كفالة إشراك النساء في جميع المستويات .

٨ - **الآليات المؤسسية للنهوض بالمرأة** - من الضروري اعتماد قانون المساواة الموحد حتى تستفيد النساء (وفي الواقع جميع فئات المجتمع) من الحقوق التي هى الآن حكر على قلة معدودة. ولا بد من إدراج هدف تحقيق المساواة بين الجنسين في جدول أعمال اللجنة المعنية بالمساواة وحقوق الإنسان التي اقترحت الحكومة إنشاءها.

٩ - **حقوق الإنسان الخاصة بالنساء** - يتعين على المملكة المتحدة، باعتبارها جزءا من الاتحاد الأوروبي، أن تشجع اعتماد مبادئ توجيهية واجبة الإنفاذ تتعلق بالمسائل الجنسانية التي تهم اللاجئين على صعيد الاتحاد الأوروبي قاطبة. إذ تشكل نسبة النساء والأطفال ٨٠ في المائة من مجموع اللاجئين في العالم، ومن يفر منهم هربا من الاضطهاد القائم على نوع الجنس يواجه صعوبات خاصة في اكتساب الاعتراف بطلبات اللجوء التي يتقدمون بها. وكثيرا ما تعامل الدوائر العامة النساء والفتيات اللائي يدخلن المملكة المتحدة بواسطة شبكات الاتجار والتهريب بصفتهن مجرمات، في حين ينبغي أن يتلقين الدعم والنصح اللازمين، بما في ذلك السكن اللائق والمشورة المناسبة.

١٠ - **النساء ووسائط الإعلام** – على الصحافة أن تكف عن نشر صور النساء التي تحط من قيمة المرأة باعتبار أن تلك الصور تجرد النساء والفتيات من قيمتهن الإنسانية وتحولهن في أعين الرجال والفتيان إلى مجرد بضاعة. كذلك ينبغي التصدي للمد الحالي للمواقع الإباحية على شبكة الإنترنت ولتيسر الوصول إليها لأنها تساهم في تفاقم استغلال النساء . ذلك أن تلك المواقع تستغل بصفة منتظمة فتيات دون سن الرشد والنساء ضحايا الاتجار. وكثيرا ما تجبر النساء والفتيات على ممارسة الجنس غير المأمون والمشاركة في ممارسات جنسية خطيرة و ''شديدة الخلاعة'' تنشر صور لها على شبكة الإنترنت، والنتيجة نساء يعانين سوء المعاملة والتعذيب والصدمات النفسية.

١١ - **النساء والبيئة** – ينبغي إشراك النساء في التخطيط للخدمات العامة باعتبارهن المستعملات الرئيسيات لها. ففي المناطق الريفية للمملكة المتحدة، تظل خيارات النقل العام محدودة، وهو ما يجعل العديد من النساء يعشن في حالة من العزلة الشديدة، لا سيما النساء المسنات والنساء اللائي يواجهن صعوبات في الحركة.

١٢ - **الفتاة الطفلة** – إن تثقيف الفتيان والفتيات في سن المراهقة بشأن الصحة الإنجابية والجنسية أمر بالغ الأهمية، ذلك أن الحمل بين المراهقات مشكل هام في المملكة المتحدة حيث تسجل أعلى المعدلات في أوروبا الغربية. وثمة حاجة ملحة أيضا إلى تعزيز المرافق التي تقدم النصح والدعم الموجه تحديدا للمراهقين والبالغين الشباب بشأن الصحة الجنسية والإنجابية. ورغم تحقيق الكثير في المملكة المتحدة خلال السنوات العشر الأخيرة، ما زالت العديد من التحديات مطروحة، وتقع على الحكومة المسؤولية الأولية لتنفيذ الأهداف الاستراتيجية لمنهاج عمل بيجين. وتتميز المملكة المتحدة بمجتمع مدني فاعل يضطلع بدور هام في المضي قدما بمنهاج العمل على الصعيد المحلي والوطني والدولي. وأكثر ما يقلق المنظمات غير الحكومية في المملكة المتحدة هو عدم كفاية الموارد المخصصة لتنفيذ منهاج العمل. ولمعالجة هذا النقص، ينبغي إدماج المنظور الجنساني في كل قرار تتخذه الحكومة بشأن الميزانية في مجال السياسات والبرامج.

وتأمل اللجنة الوطنية للمرأة أن تشهد السنوات العشر المقبلة تقدما ملموسا في مجال الالتزامات المعبر عنها في منهاج عمل بيجين. ونحن نحث الدول الأعضاء على إعادة تأكيد التزاماتها والعمل معا لتحسين نوعية الحياة التي تعيشها النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم. ولا مناص من وضع آليات الإنفاذ باعتبارها الوسيلة الوحيدة لتنفيذ منهاج العمل والنهوض بوضع المرأة في المملكة المتحدة.